الأمم المتحدة

S/2005/268

مجلس الأمن

Distr.: General
22 April 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يرجى التكرم بالاطلاع على التقرير المرفق طيا المتعلق بعمل مجلس الأمن خلال رئاسة الأرجنتين في كانون الثاني/يناير (٢٠٠٥) (انظر المرفق). وقد أشرفت شخصيا على كتابة هذا التقرير، بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيزار **مايورال**
سفير

030505 030505 05-31984 (A)
0531984

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة الأرجنتين (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)

مقدمة

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نظر مجلس الأمن في أكثر من اثني عشر موضوعا يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك بعض حالات الصراع الأكثر حساسية المدرجة حاليا في جدول الأعمال الدولي. ومن بين هذه المواضيع: هايتي، والوضع في الشرق الأوسط، والعراق، والسودان، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأفغانستان، وجورجيا، وحالة المساعدات الإنسانية في أفريقيا، ومكافحة الإرهاب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اتخذ مجلس الأمن ٣ قرارات وأصدر ٣ بيانات رئاسية و ٧ بيانات للصحافة.

الأمريكتان

هايتي

في ١٢ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن المسألة المتعلقة بهايتي. وفي نهاية الجلسة، جرى اعتماد أول بيان رئاسي في السنة (S/PRST/2005/1). وبدأت الجلسة بإحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، خوان غابرييل فالديس، بشأن الوضع الراهن وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأوجز البيان الرئاسي الذي جرى اعتماده بعد المناقشة النقاط ذات الاهتمام المشترك التي أعربت عنها أغلبية الوفود، خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى بقاء الأمم المتحدة في هايتي لما يلزم من الوقت وبالصلة الوثيقة بين مسائل الأمن والمصالحة الوطنية والتنمية بصفتها عوامل رئيسية لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتناول البيان أيضا المسائل الراهنة المتمثلة في الوضع في هايتي والاحتياجات الضرورية في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والعملية السياسية. ومن بين أهم نتائج المناقشة، التي وردت في البيان، قرار المجلس تنظيم بعثة إلى هايتي تتزامن مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي (التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي) قبل التجديد المقبل لولاية البعثة، وذلك بغرض تقييم الاحتياجات الضرورية ميدانيا.

آسيـا

الوضع في الشرق الأوسط

في ١٠ كانون الثاني/يناير، أخبر مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي، مجلس الأمن بالحدث الذي وقع في اليوم السابق في المنطقة المتاخمة للخط الأزرق في منطقة شبعا. ونتيجة لهذا الحدث، قُتل مراقب عسكري فرنسي وجرح جندي آخر يحمل الجنسية السويدية. وقدم مساعد الأمين العام تفاصيل بشأن ظروف الحادث الذي نتج عن هجوم نفذه حزب الله ضد دورية لقوات الدفاع الإسرائيلية. وأدى الرد العسكري الإسرائيلي على هذا الهجوم إلى قتل وجرح المراقبين العسكريين سابقي الذكر.

وفي بيان للصحافة تلاه رئيس مجلس الأمن في ١١ كانون الثاني/يناير، كرر أعضاء المجلس نداءهم الموجه إلى الطرفين للوفاء بالتزاماتهما القاضية باحترام الخط الأزرق احتراما تاما وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس. وأشاد أعضاء المجلس بذكر من ضحوا بأرواحهم أو جرحوا وأعربوا عن تعاطفهم العميق وعن تعازيهم الحارة لأسر الضحايا. وأكدوا أيضا من جديد على وجوب احترام سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في كل الظروف.

الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ١٣ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة إعلامية مفتوحة قدم خلالها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران برندرغاست، إحاطته الاعتيادية بشأن الوضع في الشرق الأوسط. وتركزت الجوانب الرئيسية لهذه الإحاطة على الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي جرت في ٩ كانون الثاني/يناير. وجرت في وقت لاحق مشاورات غير رسمية رحب أعضاء المجلس خلالها بنتائج الانتخابات الفلسطينية، ونظروا في الوضع الراهن في الشرق الأوسط وسبل استئناف عملية سياسية حقيقية والتقدم نحو سلام عادل ودائم في المنطقة.

وفي نهاية الجلسة، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/2) يشير إلى المسائل التالية: الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، والعملية السياسية المستقبلية، وبوجه خاص الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتعزيز المؤسسات الفلسطينية، وتقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية وضرورة تنفيذ خارطة الطريق من أجل إقامة دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وديمقراطية وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب في سلم وأمن مع إسرائيل.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

في ٢٦ كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية قدم خلالها مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقام أعضاء المجلس بتحليل الوضع الراهن في منطقة عمليات القوة وأعربوا عن قلقهم بشأن الخروقات المتعلقة بالخط الأزرق. ونظروا أيضا في مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية القوة.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قبل المشاورات السابقة الذكر، عقد أعضاء المجلس اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات في القوة المذكورة.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٨٣ (٢٠٠٥) الذي جرى فيه تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر إضافية إلى غاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

العراق

في ١٤ كانون الثاني/يناير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها ممثل الأمين العام لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، السيد جان بيير هالبواكس، بشأن أنشطته. وقدم ممثل الأمين العام التقرير الأخيرة للفريق الذي يتضمن أنشطة الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وأعطى معلومات مفصلة بشأن استعمال أموال من مبيعات النفط العراقي والضوابط التي أُقيمت فيما يتعلق بسلامة الصادرات والمنتجات النفطية ومدفوعات صندوق التنمية العراقي. وفي بعض هذه المجالات، حدد المجلس أوجه قصور أُبلغت حسب الأصول إلى سلطة التحالف المؤقتة وإلى السلطات العراقية.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، تلا رئيس مجلس الأمن بيانا على الصحافة بشأن الانتخابات العراقية التي جرت في اليوم السابق. وهنّأ أعضاء المجلس الشعب العراقي على ممارسته حقه في التصويت في ظروف غير مؤاتية وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي قامت به اللجنة الانتخابية المستقلة والعاملون في الاقتراع ومراقبو الانتخابات، كما رحبوا في الوقت نفسه بالمشورة التي أسدتها شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والخبراء الدوليون. وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى الخطوات التالية في العملية الانتقالية وإلى أهمية المصالحة والوحدة الوطنية والعملية السياسية الشاملة.

أفغانستان

في ١٠ كانون الثاني/يناير، تلقى المجلس إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، جان أرنو، بشأن الوضع في البلد وبشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى أفغانستان. وأبرز الممثل الخاص للأمين العام الجوانب المختلفة للوضع، فأشار بوجه خاص إلى الانتخابات البرلمانية والانتخابات المحلية المتوقع أن تجرى في ربيع سنة ٢٠٠٥، والوضع الأمني، ونزع سلاح أفراد الميليشيات الأفغانية، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والخطط المتعلقة بمحاربة المخدرات وحالة إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

وعلى إثر الجلسة سابقة الذكر، تلا رئيس مجلس الأمن بيانا للصحافة جدد من خلاله أعضاء مجلس الأمن دعمهم لعمل البعثة وأعربوا عن اهتمامهم بإجراء انتخابات برلمانية وانتخابات محلية في ربيع سنة ٢٠٠٥. ودعا المجلس أيضا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود المبذولة حاليا بشأن نزع سلاح أفراد الميليشيات الأفغانية، وتسريحهم وإعادة إدماجهم ومحاربة إنتاج المخدرات والاتجار بها.

أفريقيا

السودان

رحب المجلس بتوقيع اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير في نيروبي، بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وشدد المجلس على مثابرة المفاوضَيْن الرئيسيَّين، النائب الأول للرئيس علي عثمان طه ورئيس الحركة الدكتور جون قرنق، وأعرب عن رغبته في دعم تنفيذ الاتفاق من خلال نشر عملية لدعم السلام، من بين إجراءات أخرى.

وأعرب الأعضاء في البيان الذي تلاه رئيس مجلس الأمن على الصحافة في ١٠ كانون الثاني/يناير عن اقتناعهم بأن توقيع هذا الاتفاق يشكل نقطة فاصلة في تاريخ البلد وطلبوا إلى حكومة الوحدة الوطنية أن تعمل على قدم وساق لتعزيز السلم في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، أعرب الأعضاء عن اعتقادهم بأن على هذه الحكومة أن تعمل بنشاط على وضع حد للعنف في دارفور وعن أنهم سيواصلون رصد الوضع في المنطقة، وبخاصة نشاط بعثة الاتحاد الأفريقي.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، قام الممثل الخاص للأمين العام للسودان، جان برونك، بإحاطة المجلس بالوضع في السودان وشدد على أن الاتفاق كان منطلقا لعملية من عمليات تعزيز السلام. وفي ما يتعلق بمنطقة دارفور، أشار برونك إلى استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والصعوبات التي تواجهها حالة المساعدات الإنسانية وكذلك إلى توقف محادثات أبوجا للسلام. ودعا أعضاء المجلس الطرفين إلى الإيفاء بالتزاماتهما وأثنوا على مشاركة الاتحاد الأفريقي الحثيثة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

خلال مشاورات غير رسمية أجراها المجلس في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قدم الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويليام سوينغ، التقرير السادس عشر للأمين العام عن عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقدم إحاطة إلى المجلس عن آخر المستجدات في العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفق أعضاء المجلس على التأكيد على إظهار ارتياحهم لإعادة الهيكلة الاستراتيجية ميدانيا للبعثة واعتبار أن هناك حاجة إلى جهود إضافية في المجالات التالية: إقرار الدستور الجديد وكذلك التشريع الانتخابي الذي هو قيد النظر والذي يجب أن يشمل السكان بأكملهم؛ والحاجة إلى تحديد تاريخ معين للانتخابات الرئاسية، ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم في غضون فترة معقولة، خاصة ميليشيات القوات المسلحة الرواندية/إنتراهاموي السابقين، وتنفيذ سياسة تقوم على عدم التسامح مطلقا إزاء مرتكبي الاعتداءات الجنسية داخل البعثة.

كوت ديفوار

في ٢٥ كانون الثاني/يناير وخلال مشاورات غير رسمية، قدم مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن الوضع في كوت ديفوار. وأشار إلى أنه لم يحرز إلا تقدم محدود في تنفيذ الخطة، على أساس اتفاقَيْ لِيناس – ماركوسي وأكرا الثالث، اللذين اقترحهما رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ثابو مبيكي على الأطراف الآيفورية. وذكر مساعد الأمين العام أن عملية السلام في كوت ديفوار ما زالت هشة وأن الوضع الأمني ما زال متقلبا مع زيادة الجريمة وتدهور الوضع الاقتصادي.

وفي ما يتعلق بالسياق الأمني الصعب، شدد مساعد الأمين العام على الحاجة إلى تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفقا للاحتياجات الطارئة الموصى بها في التقرير الثالث للأمين العام المتعلق بالعملية المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/962).

وشدد أعضاء المجلس على أن من الأهمية بمكان إيجاد حل سريع للمشاكل التي تطرحها مراجعة المادة ٣٥ من الدستور الآيفوري وبدء خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأثار أعضاء المجلس أيضا هواجس مؤداها أن التأخيرات المستمرة في عملية السلام تزيد من الشكوك المحيطة بما إذا كان في الإمكان تنظيم الانتخابات الرئاسية على النحو المقرر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٦ كانون الثاني/يناير، قدم الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لامين سيسي، إحاطة إلى المجلس في مشاورات غير رسمية بشأن الأحداث التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى وبشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في هذا البلد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ورحّب أعضاء المجلس بالمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية وطلبوا إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لها، خاصة فيما يتعلق بتمويل الانتخابات المقبلة.

وفي بيان تلاه رئيس مجلس الأمن على الصحافة في نهاية المشاورات، طلب الأعضاء تجديد الدعم للشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبوجه خاص لعملية الانتخاب وذكّروا بأن السبيل الوحيد إلى تسهيل عمل المؤسسات الجمهورية حسب المعتاد وفقا للدستور الجديد هو إيجاد بيئة ملائمة لتنظيم انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية.

أوروبا

جورجيا

في ٢٥ كانون الثاني/يناير وخلال مشاورات غير رسمية، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام في جورجيا، هايدي تاليافيني، تقرير الأمين العام بشأن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ورأت الممثلة الخاصة أن من الحيوي للاستئناف المبكر لعملية السلام إعادة إنشاء الحوار بين الطرفين في عملية السلام الجورجية – الأبخازية لأن هذا هو أحد أهداف البعثة على المدى القصير. وقالت إنها في الوقت نفسه ترى أن حل الصراع ينبغي أن يكون حلا متكاملا، على أساس قرارات مجلس الأمن السابقة، ويجب كذلك أن ينطوي على تسوية للوضع السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا. ورأت كذلك أن الوثيقة التي تحمل عنوان: ''المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبيليسي وسوخومي'' نقطة انطلاق جيدة وقالت إن الاجتماع التالي لمجموعة أصدقاء جورجيا، المتوقع عقده في ربيع سنة ٢٠٠٥ في جنيف، سيكون مهما جدا كوسيلة للخروج من ''الوضع الراهن''. وأخيرا، لاحظت أن المواضيع الرئيسية التي سيعالجها الطرفان هي: التعاون الاقتصادي وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والمسائل السياسية والأمنية. ويجب استئناف الحوار من خلال تدابير الثقة المناسبة بين الطرفين. وجرى في نهاية الاجتماع اعتماد بيان للصحافة.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار ١٥٨٢ (٢٠٠٥) الذي مددت فيه ولاية البعثة لمدة ٦ أشهر إضافية إلى غاية تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتم التأكيد من جديد على المفاهيم التي أُعرب عنها خلال المشاورات غير الرسمية في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

مسائل أخرى

مكافحة الإرهاب

أخبر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير دنيسوف، مجلس الأمن بإنجازات اللجنة خلال جلسة مفتوحة عقدت في ١٨ كانون الثاني/يناير.

وشدد رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على أن فحص التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء إلى لجنة مكافحة الإرهاب بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يُعَد إحدى الوسائل الرئيسية لتطوير وظائف اللجنة، خاصة لمواصلة الحوار الدائم مع الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز. إلا أنه أعرب عن قلقه بشأن العدد المتزايد من البلدان التي تقدم تقاريرها متأخرة. وأشار إلى أن ٧٥ بلدا تأخرت في تقديم تقاريرها.

وشدد أيضا على أهمية أن تكون المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تعمل بطاقتها الكاملة في أقرب وقت ممكن.

وفي نهاية الجلسة المفتوحة؛ أقر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/3) يدعم برنامج العمل الرابع عشر للجنة مكافحة الإرهاب الذي يستغرق ٩٠ يوما.

المحاكم الدولية

في ١٨ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٨١ (٢٠٠٥) استجابة لطلب الأمين العام الوارد في رسالته المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير والمتعلق بتمديد ولاية بعض القضاة المخصصين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

الشؤون الإنسانية

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، يان إغيلاند، إحاطة إلى المجلس بشأن حالة المساعدات الإنسانية في أفريقيا.

وأشار وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية إلى أن الطوارئ في أفريقيا ستهيمن على جدول أعمال المساعدات الإنسانية وأن ١٣ من نداءات المساعدات الإنسانية الـ ١٥ التي صدرت العام الماضي كانت لصالح بلدان أفريقية. وأشار كذلك إلى ”التهديد الثلاثي“

المتمثل في انعدام الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية، الذي أودى العام الماضي بحياة مليون ضحية في المنطقة الجنوبية من أفريقيا، وانعدام حماية السكان الذي يرتبط في الغالب بحكومات ضعيفة جدا. وعلاوة على ذلك، أشار إلى ما سبق إيجازه من محدودية وصول العاملين في المجال الإنساني، الذي لا يسمح بوصول المساعدة إلى كل من هم بحاجة إليها.

التذييل الأول

القرارات المتخذة والبيانات المعتمدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

القرارات

رقم القرار	الموضوع
١٥٨١ (٢٠٠٥)	المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١
١٥٨٢ (٢٠٠٥)	الحالة في جورجيا
١٥٨٣ (٢٠٠٥)	الحالة في الشرق الأوسط

بيانات الرئيس

رقم البيان وتاريخه	الموضوع
S/PRST/2005/1 المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	المسألة المتعلقة بهايتي
S/PRST/2005/2 المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية
S/PRST/2005/3 المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التذييل الثاني

بيانات أدلى بها للصحافة رئيس مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

جمهورية أفريقيا الوسطى (٦ كانون الثاني/يناير)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى الإحاطة التي قدمها ممثل الأمين العام، لامين سيسي بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أعربوا مجددا عن دعمهم التام لعمل الجنرال سيسي في ذلك البلد.

وقد لاحظ أعضاء المجلس مع الارتياح التقدم الذي أحرز حتى الآن من قبل مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في العملية الانتقالية التي ستسمح باستعادة الشرعية الدستورية وسيادة القانون.

وقد شجع أعضاء مجلس الأمن الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى على الاستمرار في دعم هذه العملية، وخاصة فيما يتعلق بتمويل الانتخابات القادمة.

وقد أحاط أعضاء المجلس علماً بالصعوبات الناجمة عن القرار الأخير للمحكمة الدستورية الانتقالية الذي يستثني بعض المرشحين للانتخابات الرئاسية. وقد رأوا أن قرار رئيس الدولة، الجنرال فرانسوا بوزيزه، بقبول ثلاثة ترشيحات استثنيت من قبل المحكمة الدستورية الانتقالية على أنه مشجع. وقد دعوا بحزم الجنرال فرانسوا بوزيزه، وجميع العناصر السياسية الفاعلة، إلى القيام على جناح السرعة بإيجاد حل ملائم وتوافقي لإنقاذ العملية الانتخابية والمرحلة الانتقالية، اللتين تطلبتا الكثير من الجهود.

استذكر أعضاء المجلس أن الطريقة الوحيدة لتسهيل قيام المؤسسات الجمهورية بعملها المعتاد بموجب الدستور الجديد هي في إيجاد بيئة ملائمة لتنظيم انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية. ولا بد من اتخاذ جميع الخطوات اللازمة في هذا الخصوص.

وقد ناشد أعضاء المجلس مجتمع المانحين الدوليين الاستجابة بسخاء لعملية النداء الموحد التي أطلقتها الأمم المتحدة لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى لتلبية احتياجاتها الإنسانية الملحة.

وقد طلب أعضاء المجلس من الأمين العام إبلاغهم بأي تطورات جديدة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقييم هذه الحالة من خلال ممثله، في موعد لا يتجاوز نهاية آذار/مارس ٢٠٠٥.

الانتخابات الفلسطينية (١٠ كانون الثاني/يناير)

يرحب مجلس الأمن بالانتخابات الرئاسية للسلطة الفلسطينية التي جرت أمس، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ويهنئ أعضاء المجلس الشعب الفلسطيني على هذه الانتخابات.

وسيناقش مجلس الأمن هذه المسألة مناقشة متعمقة يوم الخميس ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

السودان (١٠ كانون الثاني/يناير)

يرحب أعضاء مجلس الأمن بالتوقيع في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في نيروبي، كينيا، على اتفاق السلام الشامل لأجل عملية السلام بين الشمال والجنوب في السودان. وتجسد مثابرة المفاوضين الرئيسيين، النائب الأول للرئيس علي عثمان طه ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان جون غارانغ، وعداً بمستقبل جديد للسودان.

وإذا يستذكر أعضاء المجلس القرارين ١٥٤٧ و ١٥٧٤، فإنهم سينظرون على وجه السرعة في توجيه الدعم الملائم من الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك نشر عملية دعم للسلام، ويتطلعون إلى قيام المجتمع الدولي، ما إن يبدأ التنفيذ، بتقديم المساعدة لتنفيذه، وكذلك لعملية إعادة الإعمار والإصلاح والتأهيل.

ويلاحظ أعضاء المجلس بعين التقدير أن الدعم بلا كلل من جانب المجتمع الدولي أمر حاسم لنجاح عملية السلام بين الشمال والجنوب. ويثني المجلس، بوجه خاص، على المساهمة البارزة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ويعبر عن امتنانه لجهود أعضاء الهيئة الثلاثية.

ويعبر أعضاء المجلس عن أملهم وقناعتهم بأن التوقيع على هذا الاتفاق سيكون نقطة فاصلة في تاريخ السودان، ويتطلع إلى تنفيذه، ويطالب حكومة الوحدة الوطنية الناشئة بأن تعمل على وجه السرعة على تدعيم السلام في جميع أرجاء البلد كله.

ويعتقد أعضاء المجلس أن على حكومة الوحدة الوطنية الناشئة هذه أن تلتزم بالكامل وبفعالية بإنهاء العنف في دارفور، وبذلك تعمم فوائد اتفاق السلام الشامل على جميع أنحاء الإقليم الوطني.

يعرب أعضاء المجلس في هذا الخصوص، عن تصميمهم المستمر على رصد الحالة في دارفور، وأنهم إذ يستذكرون قرارات المجلس السابقة ليُشددون على التزامات جميع الفرقاء

بالحل السلمي. ويرحب أعضاء المجلس بالمشاركة الفعالة للاتحاد الأفريقي ويؤكدون مجدداً الحاجة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي للاتحاد الأفريقي.

أفغانستان (١٠ كانون الثاني/يناير)

تلقى مجلس الأمن إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، جان أرنو بشأن الحالة في أفغانستان وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

يدعم مجلس الأمن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ويثني على العمل الذي قامت به البعثة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

ويتطلع مجلس الأمن إلى إجراء انتخابات برلمانية ومحلية في أفغانستان في ربيع عام ٢٠٠٥.

ويناشد مجلس الأمن المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة حالياً بشأن نزع سلاح الميلشيات الأفغانية وتسريحها وإعادة دمجها، ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

الهجمات والخسائر في الأرواح في الشرق الأوسط (١١ كانون الثاني/يناير)

تلقى أعضاء مجلس الأمن إحاطة من الأمانة العامة أمس عقب الهجمة المميتة لحزب الله ضد دورية إسرائيلية والرد العسكري الإسرائيلي، مما نجم عنه قتل وجرح مراقبين عسكريين من الأمم المتحدة في ٩ كانون الثاني/يناير.

يكرر أعضاء المجلس نداءهم للأطراف بتنفيذ التزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم باحترام الخط الأزرق بكامله وممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

يشيد أعضاء المجلس بذكرى الذين جادوا بأرواحهم أو جرحوا في خدمة الأمم المتحدة، ويعبرون عن تعاطفهم العميق وخالص تعازيهم للضحايا وأسرهم. ويؤكدون مجددا على قاعدة احترام سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في كل الظروف.

جورجيا (٢٥ كانون الثاني/يناير)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام لجورجيا، هايدي تاغليافيني، التي قدمت إلى أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن نشاط بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

أكد أعضاء المجلس مجدداً دعمهم المستمر للممثلة الخاصة. وشددوا على أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا يجب أن تكون في وضع تنفذ فيه ولايتها دون عوائق، وشددوا على وجوب أن يكفل جميع الفرقاء الأمن وحرية الحركة اللازمين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

أكد أعضاء مجلس الأمن مجدداً على التزامهم بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ضمن الحدود المعترف بها دولياً. وقد ناقشوا الخطوات التالية في دعم عملية السلام الجورجية – الأبخازية. وأكدوا على الحاجة لبذل الجهود مجددا للوصول إلى حل سياسي دائم للصراع، بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأعربوا عن أملهم في استئناف مبكر للحوار بين الجانبين وللحيلولة – بين أمور أخرى – دون عدم الاستقرار ولبناء الثقة المتبادلة.

وكرروا دعمهم للأمم المتحدة، بمساعدة من الاتحاد الروسي بصفته الميسّر، وكذلك مجموعة أصدقاء الأمين العام، في الجهود الرامية إلى حل الصراع. وقد رحب أعضاء المجلس بنية وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام جان ماري غوينو بالسفر قريباً إلى الإقليم. وقد شجعوا طرفي الصراع كليهما على المشاركة على نحو بناء في الاجتماع الرفيع المستوى القادم لمجموعة الأصدقاء.

الانتخابات العراقية (٣١ كانون الثاني/يناير)

يرحب أعضاء مجلس الأمن بالانتخابات العراقية التي انتهت أمس ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ويهنئون الشعب العراقي على هذه الخطوة الإيجابية في التطور السياسي للعراق. ويشيدون بشجاعة ملايين العراقيين الذين مارسوا حقهم في الانتخاب، رغم الظروف المعاكسة. كما يثمن أعضاء المجلس جهود لجنة الانتخابات العراقية المستقلة وآلاف العراقيين من العاملين في الاقتراع ومراقبي الانتخابات.

ويثمن أعضاء مجلس الأمن المشورة والدعم اللذين قدمهما للعراقيين الممثل الخاص للأمين العام، قُزي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وخاصة مديرة شعبة المساعدة الانتخابية، كارينا بيريلي، والمستشار الرئيسي للأمم المتحدة بشأن الانتخابات، كارلوس فالترويلا، وكذلك الخبراء الدوليين في مجال الانتخابات.

وكما قال الأمين العام: ”إن نجاح الانتخابات يبشر بالخير للعملية الانتقالية. وستكون المرحلة القادمة هي التي تقوم بها الجمعية الوطنية الانتقالية بإعداد مشروع الدستور الدائم للعراق، والمتوقع أن يُطرح للاستفتاء عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥“. وفي هذا

السياق، يرحب أعضاء المجلس بالبيانات الأخيرة من القادة العراقيين التي تؤكد على أهمية الوفاق والوحدة الوطنية.

سيواصل أعضاء مجلس الأمن متابعة التطورات في الأيام القادمة ويؤكدون على دعمهم المستمر لعملية الانتقال السياسي في العراق وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).